

قصة الولاية السادسة و إعدام العقيد محمد شعباني



الولاية المغيبة: المؤامرات.. الدسائس و الاتهامات

"العقيد بن شريف خدم تحت راية الاحتلال و تحصل على الجنسية الفرنسية !"

أرسل إلينا السيد عبد الرحمان شعباني شقيق العقيد محمد شعباني مقالا مطولا وهو عبارة شبه دراسة جمع فيها ما بين الشهادة الذاتية والبحث التاريخي حول موضوعين مترابطين ومتلازمين هما الولاية السادسة ودورها في الثورة وترأس العقيد محمد شعباني لها وكيف سارت الأمور بعد الاستقلال وكيف تطورت إلى أن وصلت إلى تلك النهاية المفجعة.. من جهتنا حاولنا تخليص ما أرسل به لنا السيد عبد الرحمان من بعض منا نعتقد أحكام ذاتية جدا "لا تفيد لا الوطن و لا التاريخ و لا الحقيقة".
بقلم عبد الرحمان شعباني

نظرا للتصريحات التي يدلي بها أحمد بن شريف هنا وهناك فيما يخص العقيد المرحوم محمد شعباني و الولاية السادسة التاريخية والمحكمة يطيب لي بصفتي شقيق المرحوم العقيد شعباني أن أورد بعض الملاحظات، مع تقديم بعض التوضيحات، وتصحيح بعض المغالطات، وفي ذات الوقت عرض مساره "الثوري" لهذا الرجل، ومعرفة مدى أهليته لتفسير بعض الوقائع أو إدانة بعض الأشخاص.

- الولاية المغيبة: المؤامرات.. الدسائس و الاتهامات

أول ما يمكن تسجيله هو استخفافكم بأهمية الولاية السادسة، وعدم تقديركم لدورها الإستراتيجي، مما جعلكم تعتبرونها قد حلت، فضلا عن تطوعكم باتهام قادة هذه الولاية بالسيطرة على القيادة وبالانتهازية وغير ذلك من الاتهامات التي تكشف عن ثأر دفين لرموز هذه الثورة، الذين تخرجوا من أكاديميات الجبال.

في البداية يجدر التأكيد أن الولاية السادسة لم تُحل أبداً، ولكنها كانت عرضة للمؤامرات والدسائس وللاتهامات كما هو معلوم... وبالطبع كان العدو الاستعماري أبرز المناوئين لهذه الولاية، فقد قضي على قيادتها يوم 92 مارس 9292 أثناء معركة جبل ثامر (يقع على مسافة تقدر بحوالي 03 كلم شرق بوسعادة⁽¹⁾) وهو المكان الذي أضحى شبه مقدس لأنه شهد مقتل اثنين من أشهر وأنبأ أبناء الجزائر المقاتلة، كما شهد إلقاء القبض على الرائد إدريس عمر الذي ألقى عليه العدو القبض حيا وجريحا، وحول إلى ثكنة الجلفة وأعدم فيها دون محاكمة، وكما تعلم، يا ابن شريف، فإن الجيش الفرنسي لا يقبل المساجين من "الفلافة"، وربما لعبت "الأقدار الحميدة" دورها في تجنيبكم هذا المصير (أو ربما هذا الشرف) كما سنبين للقارئ فيما بعد.

وبالرغم من نجاح العدو في القضاء على مجلس الولاية السادسة في 9292، لكن ذلك لم يمنع الثورة من أن تستمر في هذه الربوع، بل كان دافعا لإعادة تنظيم الصفوف من جديد وهو ما تحقق بفضل رؤساء المناطق الذين كانوا على قدر كبير من الوعي والمسؤولية، وعلى دراية تامة بأن للضرورة أحكام، ولذلك قرروا في اجتماع جوان 9292 سد الفراغ الناجم عن استشهاده أعضاء مجلس الولاية السادسة، فعينوا مجلس ولائي جديد ومؤقت، يتكون من شعباني محمد رئيسا لمجلس الولاية، وكل من رويحة محمد، الشريف خير الدين، عمر صخري وسليمان سليمان نوابا له مكلفون بمهمة محددة.

وهكذا، اختار رؤساء المناطق شعباني محمد، لا لشيء سوى لكونه رجل الظروف الصعبة. وإن المؤرخين المنصفين يقدرون حقيقة هؤلاء المجاهدين الذين كانوا وراء هذا الخيار، فهم فقط من يحسن تقدير مثل هذه الظروف، ويحرص على تجنب الثورة الفراغ الذي قد تجر عنه الفوضى، أما هؤلاء الذي كانوا بعيدون عن ساحة الوعى، فلا يمكنهم فهم أو تقدير ذلك.

والأجدر بهم (أي البعيدون عن ساحة المعركة) أن لا يكبلوا التهم دون دليل، فشعباني لم ينتهز هذه الفرصة مثلما قلتم، لتقلد منصب قيادة الولاية، فهذا المنصب القيادي كان ثمرة مسار ثوري، ولم يكن أبدا نتيجة لعمل انتهازي، لأن الثورة عمل ديناميكي.

ولعلمكم فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وافقت على خيار قادة المناطق، وعينت أعضاء هذا المجلس بناء على اقتراح من وزير الدفاع المرحوم كريم بلقاسم (أحد الرموز الخالدة للجزائر المقاتلة) وذلك وفق المادة 22 من قوانين المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، التي تخول للحكومة المؤقتة تعيين الضباط السامين وأعضاء قيادة الأركان ورؤساء البعثات الخارجية، كما تعين المرشحين لمناصب المسؤولية.

وهذا يتناقض أيضا مع تصريحاتكم التي تذهبون فيها إلى أن العقيد بومدين هو الذي عين العقيد شعباني، فالتعيين كان بموجب المادة الأنفة الذكر، وليس من قبل شخص أنهى مهامه المرحوم بن خدة بصفته رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما أنهى مهام أعضاء قيادة الأركان (EMG) و على رأسها بومدين، والوثائق موجودة على مستوى الأرشيف الوطني.

أما فيما يخص منطقة الجنوب الكبير، والتي كانت، أحد رهانات الاستقلال، فنظرا لأهميتها أرسلت قيادة الولاية الخامسة، التي كانت قد استقرت بالمغرب (وجدة)، وبالاتفاق مع قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، مجموعة من الضباط لتنظيم المقاومة فيها، وفك الخناق عن الولاية السادسة، التي عانت من أهوال بلونيس واللفيف الأجنبي، خاصة من تلك المجموعة المسماة "سرب كلاب الأب الأسود" Ia Meute de Papa Noir، التي حاربت "الشلوح" بالمغرب، وكانت هذه الفرقة تتكون من الضباط التاليين⁽²⁾:

9 - عبد العزيز بوتفليقة: قائدا سياسيا وعسكريا.

9 - عبد الله بلهوشات: مساعدا عسكريا.

0 - دراية أحمد: مساعدا مكلفا بالاتصالات.

4 - عيساني: مساعدا مكلفا بالتمويل.

9 - مساعدي: مساعدا ومحافظا سياسيا.

6 - موفق بودية نور الدين: مساعدا مكلفا بمراكز التدريب.

¹ - وهما: العقيدان عميروش وسي الحواس، الى جانب ثلاثة ضباط برتبة رائد من الولاية السادسة وخمسة ضباط آخرين من الولاية الثالثة.

2 - Etudes sur la séparation du Sahara dans la politique coloniale française, Centre National d'études et de recherches sur le Mouvement et la révolution du 1^{ER} Novembre 1954, p90-93 et 185 « Projet relatif à la création de la 7^{eme} wilaya.)

ولمزيد من التفاصيل وما دام لديك الخط الهاتفي المباشر لعبد القة (Abdeka) كما ناديته مؤخرًا، وبنشوة، بأعلى صوتك من أعالي جبال الأوراس، فهذا الأخير يمكن أن ينير المؤرخين عن هذه الصفحة من تاريخ الجزائر، لأنه كان أحد الفاعلين في هذه الحقبة، حين كنتم أنتم تعيشون على هامش المعارك الجارية في الميدان، لأنكم كنتم سجينًا.

- رهان الصحراء :

ويجربنا الحديث عن الولاية السادسة لتوضيح أهمية قضية الصحراء في حد ذاتها، وتبيان خطورة إخماد المقاومة فيها، لأن ذلك كان من أهم أغراض الاستعمار لئلا يتسنى له الاستحواذ عليها، ولو تصفحت المرجع (الخاص بفصل الصحراء) سوف تكتشف بأن تصريح ديغول ليوم 9292/99/96، الذي اقترح فيه على جبهة التحرير الوطني إجراء استفتاء بعد وقف دائم لإطلاق النار من أجل تقرير المصير، يستثني فيه أقاليم الصحراء، التي ستحتفظ بها فرنسا إذا ما اختار الجزائريون الاستقلال.

كما أن الحكومة الفرنسية عبرت عن هذه النوايا، وكشفت عن أهدافها من وراء ذلك، في جريدة البرلمان الفرنسي التي جاء فيها: >> إن الصحراء هي الضامن لإستقلالنا الطاقوي. فهذه الأرض غنية بالغاز الطبيعي والبتروول وهي كقيلة بضمان الإستقلال الطاقوي للأمم الغربية لقارتنا، وإذا ما تخلت فرنسا عن الصحراء لصالح جبهة التحرير، فهذا يساوي الحكم بالإعدام على فرنسا<< مثلما خلصت إليه هذه الجريدة. وهذا ما يفسر لكم، لماذا جرت العديد من المحاولات لعزل الولاية السادسة من أجل منحها صفة الشريك الممتاز؟، كما تؤكد وثيقة فصل هذا الإقليم الكبير عن باقي الجزائر، ولكن مجلس الولاية السادسة الذي كان يرأسه محمد شعباني تفتن لهذا المخطط الخبيث، وندد بكافة محاولات الحكومة الفرنسية، بما في ذلك تلك التي كانت تهدف إلى جعل بني ميزاب شبه تجمع صغير مستقل ذاتيا على رأسه الشيخ بيوض، أي أنها أيضا تسعى لإيجاد طائفة ذات امتيازات.

وإمعانا في هذا المخطط الاستعماري قررت فرنسا إنشاء وزارة صحراوية تحت إمرة "ماكس لو جين" (Max le Jeune)، بميزانية خاصة، وذات شخصية معنوية، وغير تابعة للحاكم العام.

وهذا ما بينه الجنرال ديغول عند قوله: >> يجب القول بأن استغلال البترول يجب أن يكون خاضعا لصلاحيات فرنسا، وأن مصالح الغرب مرتبطة بقوة باستغلال البترول، ولذلك يجب أن نبعدها عن أي تنازل سياسي، حتى ولو تحملنا من أجل ذلك أكبر عدد من الصعوبات<< فهذا التصريح يكشف عن أهمية هذا الرهان، وعليه، فإن المنطق يقتضي من القيادة السياسية لجبهة التحرير تدعيم المقاومة في الجنوب، وهذا ما تم فيما بين 9292 و9269. ولذلك طرح كل من جبهة التحرير وجيش التحرير مشروع الولاية السابعة بهدف إفشال المخطط الفرنسي الرامي إلى إنشاء دولة صحراوية تشمل كافة البلدان الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي مثل المالي.

ومن هنا، يعتبر حل الولاية السادسة، كما أشرتم، يصب في مصلحة الاستعمار، وهو ما لا يمكن أن توافق عليه الثورة، ولو من باب المقترضات التكتيكية للمرحلة.

- المسار المشبوه :

إذا كان لا بد من ذكر المسار "الثوري"، فلا بد أن نذكر القارئ أولا بانتمائكم للعائلة التي تعرف بعائلة جواد، وهي التي أمدت فرنسا، على الدوام، برجال ارتدوا بدلاتها العسكرية، ويعتبر والكم مثلا صارخا لهؤلاء الذين قدموا خدمات جلييلة لفرنسا.

النقطة الثانية التي يجب التأكيد عليها، ليعلم القارئ مدى أهليكم لإصدار الأحكام على رجالات الثورة الجزائرية، هو محدودية مساركم "الجهادي" في الزمان (99 شهرا) وفي المكان (تنس، مليانة بالولاية الرابعة) وهو مسار كما ترى لا يخولكم لمعرفة ما جرى فعلا بالولاية السادسة، حتى تؤكدوا خير حَلِّها.

نحن نعلم أنكم خدمتم تحت راية الاحتلال بصفتم عسكري متطوع في الجيش الفرنسي منذ سنة 9241، وأنكم تحصلتم على الجنسية الفرنسية، وحاربتكم إلى جانبها ضد الفيتنام فيما بين 9242 - 9299، وعدتم بعد ذلك إلى الجزائر برتبة رقيب (سرجان). وبعد فترة تكوين بمدرسة الضباط بسان مكسنت Saint Maixent بفرنسا رقيتم إلى رتبة ملازم، وفي عام 9291 عينتم قائدا لمركز أولاد

مريم بسور الغزلان، ثم التحقتم بالثورة، والله وحده يعلم هل كان الغيظ هو الدافع لإقدامكم على ذلك أم أنكم كنتم تنفذون إستراتيجية ما⁽³⁾.

غداة فراركم من الجيش الفرنسي أسند لكم جيش التحرير منطقة تنس-مليانة بالولاية الرابعة مثلما يروي لنا التاريخ، وبعد إثني عشرة شهرا التحقتم بجيش الحدود (9291) لتعود إلى ذات الولاية خلال صانفة 9263 لإنجاز مهمة بعينها (اعتبرها شخصا غير مشرفة) غير أن إيقافكم في 90 أكتوبر 9263 برفقة المجاهد فلاح قد وضع حدا لمساركم كمتأمر في أوساط جيش التحرير الوطني. ومن الصعب على المتتبع أن يفهم لماذا اغتيل الشهيد والبطل فلاح، رميا بالرصاص من مسافة قريبة، وقبل ذلك بسنة (9292) حظي الرائد الشهيد عمر ادريس بنفس الشرف الذي ناله البطل المحظوظ فلاح، أما أنتم فقد استفدتم من محاكمة أبقتمكم على "فيد الحياة" داخل السجن إلى غاية الاستقلال؟

ولم يصبح خافيا على أحد أن المسافة الزمنية بين المحاكمة بالمدينة والسجن في فرنسا لم تكن من دون مهام، فقد تم تحويلكم مباشرة إلى فرنسا بقرار من وزير العدل "إدموند ميشليه" Edmond Michelet بطلب من الإليزيه. والسؤال الذي يتبادر للذهن هو هل يمكن أن يكون انتمواكم لعائلة مقربة من فرنسا منذ عقود من الزمن مبررا كافيا لمثل هذا الإجراء "رحيم"؟. أم أن الأمر يخفي أشياء أخرى؟. فبعد يوم من إلقاء القبض عليكم دقيمت (94 أكتوبر) ناقوس الخطر من خلال توجيهكم للبرقية التالية إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس تقولون فيها: <<إن جيش التحرير أصبح معزولا، ومحروما من التموين والعتاد، وأن الشعب يطالب بإلحاح بالسلم...>>

وانتقدتم زيارته الأخيرة إلى بيكين وموسكو بقولكم: << نحن نقف بكل قوة ضد الغزو الشيوعي... قف.. وأطلب منكم للمرة الأخيرة وباسم جيش التحرير الوطني والشعب أن تستأ نفوا فورا المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل إيجاد حل سريع للمأساة الجزائرية... قف.. ويوصفها ولاية نموذجية، فإن الولاية الرابعة سنتكفل بتأسيس هيئة عليا داخل التراب الوطني تتولى المفاوضات مع الجنرال ديغول حول مستقبل الجزائر... قف.. وأكرر للمرة الثانية أن ضميري هو الذي دفعني لتبني هذه اللهجة، وأخشى أنكم تجهلون تماما ما يجري داخل الجزائر؛ فعليكم إذن باتخاذ القرار قبل فوات الأوان، وفي حالة العكس فأنتي لن أتحملي أية مسؤولية عما قد ينجر عن ذلك⁽⁴⁾>> فهذا الاقتراح الصادر عن أحد المقربين من بومدين يذكرنا بمحاولة سي صالح (العقيد زعموم) التي سبقت هذا التصريح بأربعة شهور، ورفضتها حينها قيادة جبهة التحرير.

و لن نجد مثل الرائد بورقعة الثوري الأصيل بالولاية الرابعة ومساعد قائد الولاية من يفسر لنا مثل هذه التصريحات، وذلك من خلال تقديمه تعريفا دقيقا عن شخصكم، فهو يرسم في كتابه "شاهد على اغتيال ثورة" في الصفحة 996 صورة مثيرة لشخصيتكم كمبعوث لقيادة الأركان العامة إلى الولاية الرابعة في شهر جوان 9269 رفقة قايد أحمد فيقول: << القدر الذي كان فيه قايد أحمد صريحا وشجاعا ويعرف ماذا يريد، بالقدر نفسه كان ابن الشريف ماكرا وكذابا ومخادعا ومتاجرا، فضلا عن صفة الحماقة المزوجة بانعدام الشجاعة لديه"..... "فقدا كان الفار الوحيد من الجيش الفرنسي (DAF) الذي تقلد منصب عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA). وإلقاء الضوء على شخصيتكم مرة أخرى يمكن الرجوع إلى كتاب الجنرال "موريس فافر" Maurice Faivre المعنون "الأرشيف غير المنشور للسياسة الجزائرية" Les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962 فهو يقدم لنا خريطة تفصيلية تتضمن أدق المعلومات عن المسار الذي سلكتموه أثناء عبوركم من تونس إلى الولاية الرابعة ضمن وثيقة مصنفة سريريا للغاية " إلى غاية 1999/08/27 المرفقة لاحقا.

وتكشف الوثيقة على أن المكتب الثاني (2^{eme} bureau) قد تتبع مسار بن شريف ومرافقيه من الجنود لمسافة تقدر ب700 كلم، وسجل أدق المعلومات (الخسارة في الأرواح والعتاد، أسماء الجنود والضباط المتواجدون في الموكب العسكري، وعدد الأفراد الذين يعملون كدليل،

³ - رافقكم أثناء فراركم ستة من الجنود الجزائريين بعد أن أجهزت على أربعة عشر عسكري كانوا تحت مسؤوليتك، وهو تصرف يتنافى مع الشرف، ولو يحدث هذا الأمر معك، بعد إلقاء القبض عليك في 23 أكتوبر 1960.

⁴ - Gilbert Meynier: Histoire interne du FLN, 1954-1962, Alger Ed Casbah, 2003, p 566.

ومدة التوقف للاستراحة...) وكتعليق عن ذلك فإننا نورد المثال القائل بأن الدودة إذا دخلت التفاحة فستأكلها كلية، فإبن شريف نجى بمفرده، وأتم هذا العبور من خط موريس بشكل بطولي⁽⁵⁾.
ولكن يجب تذكير القارئ أن هناك وثائق عديدة أفرج عنها بعد 1999 كشفت بأن الحواجز الكهربائية لم تكن عوائق حصينة، ولكن مجرد بمثابة منبه للخروقات الممكنة.

- الجريمة من وجهة نظر الجاني:

بالرغم من ثبوت الجريمة إلا أن الجناة ما فتوا يختلقون الأعذار لمراوغة التاريخ، ومن أشهر هذه المراوغات ما قدمه بن بلة وبومدين من تصريحات حول أسباب تمرد شعباني، وقد تكفل الكثير من الرجال لدحض هذه المغالطات منهم العقيد زبيري كما سنرى.

9- تصريحات بن بلة:

(أ) أرجع فيها أسباب ذلك إلى أكذوبة محاولة فصل الصحراء، كما جاء في تصريحه الذي أدلى به إلى الصحفي المصري لطفي الخولي في شهر ديسمبر 9264 بالقاهرة حيث قال: >> إذا كان الحكم بالإعدام على شعباني ونفذ فيه الحكم رميا بالرصاص (بساعتين فقط بعد أن أصدر الأندال الحكم) فذلك يعني أننا نمتلك الدليل على أن هذا الأخير كان يخطط لفصل الصحراء عن بقية الجزائر بمساعدة فرنسا<<.

(ب) وكان صرح بنفس الأكاذيب، عندما وصف العقيد شعباني في خطابه ليوم عيد الاستقلال(1964/07/05) بأنه رجعي ومتشبه بأخلاق البشاغة بن قانة، وإنه ملك الكثبان الصحراوية، وليعلم القارئ فإن بن بلة عند ما زار بيت الله الحرام قام بزيارة عائلة آل سعود ليطلب منهم الاعتذار عن شتمهم والاستخفاف بعمائمهم.

(ج) وفي 93 أوت 9264 عندما توجه فتحي الديب رجل الاستخبارات المصرية إلى الجزائر بناء على تكليف للوساطة بين بن بلة وخيذر⁽⁶⁾، لإطلاعه عن فحوى المحادثات التي أجراها مع خيذر، ولما طلب هذا الأخير منه العفو لصالح المعارضين المسجونين، وكان رده هو كما ينقله الديب⁽⁷⁾ >> أما بالنسبة لرجاء خيذر بشأن شعباني وزملائه، فأورد أنه سوف يحاكمهم خلال الأسبوع القادم، وإذا حكم عليهم سيقوم بإعدامهم، خاصة بعد حصوله على المستندات التي تدينهم بمحاولة قلب نظام الحكم، موضحاً أن خيذر نفسه، الذي يدعي بأنه بعدم وجود علاقة له بالتآمر والمؤامرات، أحد هؤلاء المتآمرين<<

⁵ - أنظر إلى المسار كما نظره الخريطة المرفقة.

⁶ - يذكر فتحي الديب في مذكراته أنه تلقى تعليمات يوم 16 أوت 1964 للاتصال بالسيد خيذر. وبالفعل تم هذا اللقاء بتاريخ 18 أوت 1964 بمدينة "لوزان" بسويسرا، وبعد أن ندد خيذر بالصحافة المصرية، وبالذات جريدة الأهرام، التي نشرت وأعدت نشر لمدة ثلاث أيام متتالية خبر سرقة الأموال التابعة للثورة الجزائرية، محملة إياه مسؤولية ذلك، وقد اشتكى السيد خيذر لفتحي الديب (وهذا دائما حسب رواية فتحي الديب) وصف لمعارض بن بلة بالإسفاف، خلال خطاب له بتاريخ 64/07/23، بمناسبة ذكرى خلع الملك فاروق من عرشه يوم 23 يوليو 1952 من طرف العسكر.

ومن جهته، أوضح خيذر أن: "اتحاد المعارضة" كان ينوي تسخير جزء من الأموال ووضعتها تحت تصرف المعارضين من أجل الاطاحة بين بلة. وقد سبق له أن رفض المساهمة التي اقترحها عليه الحسن الثاني من أجل مقاومة بن بلة، لأن هذا يعني خيانة الشعب الجزائري بالتعاون مع عدوه. وطلب خيذر من فتحي الديب تبليغ بن بلة بالإفراج عن القادة المسجونين الثلاثة: شعباني، خبزي وعبد الرحمان فارس (رئيس اللجنة المؤقتة للدولة الجزائرية). فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984، 624.

⁷ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

واستطرد الأخ أحمد ليظعنني على أسماء التشكيل الوزاري الذي كانوا يزعمون إعلانه بعد تنفيذهم لحركة إنقلابهم،

وكانت(8):

فرحات عباس: رئيسا للجمهورية

خيزر محمد: رئيسا للوزراء

محمد بوضياف: وزيرا للداخلية

حسين آيت أحمد: وزيرا الخارجية

محمد شعباني: وزيرا للحربية

عمر ارزقان: وزيرا للعمل

توفيق المدني: وزيرا للحبوس

أحمد فرنسيس: وزيرا للمالية

وللعلم فإن عبد الناصر كان له الثقل الكبير في حصول الجريمة، التي اقترفت مع سبق الإصرار في حق العقيد شعباني، فبن بلة لا يمكنه أن يتخذ مثل هذا القرار دون الرجوع إلى سيده بمصر، الذي عرف بدوره بأستاذيته في التصفيات الجسدية لمعارضيه(9). وهو الذي صرح إلى تلفزيون مصر في عام 2006 أن أمنيته أن يدفن في القاهرة، وكيف لا؟ وقد تمنى أن يصبح العلم الجزائري مجرد نجم يضاف على علم الجمهورية العربية المتحدة.

وفلا عجب أن يكون فتحي الديب كان على علم بحكم الإعدام في حق شعباني، منذ يوم 93/31/9264، أي قبل أن تتعقد المحكمة ببضعة أيام (9264 /32/39) كما كان مصدقا لبن بلة، فعندما عرض تقريره عن المهمة لرئيسه عبد الناصر قال له: >>من البديهي أن خيزر يتعاون مع المعارضة التي أعطها جزءا من الأموال... وكان هدفه من وراء مطالبتنا بالتوسط بينه وبين بن بلة هو الظفر بتعاطفنا من أجل تسوية قضية الأموال ومن أجل إنقاذ شعباني المتواطئ معه في الانقلاب المبرمج <<

(9) أما ما صرح به بومدين (رئيس مجلس الثورة) حول هذه القضية في حوار مع لطفي الخولي، (تنصل من المسؤولية) فجاء فيه: >> بن بلة هو الذي دفع الأخ شعباني إلى هذه الغاية المأساوية، إلى الموت... فخلال سنة كاملة بذل بن بلة كل ما بوسعه من أجل تأزيم العلاقات بين قيادة الأركان وشعباني قائد الناحية الرابعة (الصحراء)، ثم عين بن بلة بعد ذلك العقدهاء شعباني، الزبيري وأنا شخصا أعضاء في المكتب السياسي، وهم كلهم مسؤولون عن قيادة الجيش (ما يشبه قيادة جماعية على رأس الجيش)، ثم يضيف بومدين قائلا: "وبموجب هذا القرار كان بن بلة يريد وضع حد لوجود شعباني كقائد ناحية على الصحراء وتعيين شخص آخر بدله، إلا أن شعباني كشف خديعة بن بلة ورفض الالتحاق بالمكتب السياسي"، (راجع لطفي الخولي) عن الثورة في الثورة وبالثورة، صفحة 13 إلى 19.

فكما يلاحظ فإن بومدين أراد أن يبعد الأضواء عنه كأنه لم يكن الصانع الفعال في الساحة السياسية والعسكرية

للجزائر

وللرد على هذه المغالطات فإن تصريح الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى (الأوراس) يمكنه أن يلقي الأضواء على أسباب الجريمة، فقد جاء في تصريحه في جريدة "الوسوار دالجرى Le Soir d'algérie (90-93-9223 : >>إن شعباني الذي كان يتوفر على ثقافة واسعة، كان يرفض أن يرى ضباطا من الجيش الفرنسي يتقلدون مناصب مسؤولية

8- نفس المرجع، ص 625.

9- ويمكن الرجوع إلى تصريحات زوجة الجنرال عامر المساعد الأمين لعبد الناصر، فيما يخص اغتيال زوجها من قبل مصالح المخابرات المصرية للاحتفاظ بالسرية حول أسباب هزيمة حرب 1967

أخرى غير المسؤوليات التقنية، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلته يختلف مع بومدين. والواقع أن شعباني عندما تناول الكلمة بمؤتمر جبهة التحرير في أفريل 9264، طالب بالزامية تطهير الجيش من العناصر المندسة المعروفة بولائها لفرنسا الاستعمارية.>>

علاوة على رفضه حل جمعية العلماء، ووضع رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية، ولا ننسى أن شعباني كان من طلاب جمعية العلماء بقسنطينة قبل أن يلتحق بالثورة إثر النداء الذي وجهته جبهة التحرير الى الطلبة يوم 19 ماي 1956.

وإمعانا في أعماله الشنيعة جعل بن بلة من وزارة الأوقاف مجرد هيئة خاضعة لأوامره، حيث كانت أشبه ما تكون بهيئة دينية في خدمة السلطة، ولم يمنعه إنشاء هذا الهيكل الديني، من الذهاب إلى موسكو وتسلم جائزة لينين (هذه ميدالية مخصصة لعظماء الشيوعية)، ومن اختيار بدلة ماوتسي تونغ (برقيتها الغريبة) لباسا مفضلا له، كما أعطى إسم شي غيفارا لاحدى الشوارع الكبرى بالجزائر العاصمة، أما إسم الشهيد العربي التبسي فقد أعطي لإحدى الأزقة الصغيرة ببلكور. ومن هنا، فقد كان سلوك بن بلة، مع الجمهورية الجزائرية، كما يصفه فرحات عباس، أشبه ما يكون بسلوك فاجرة متزوجة بالإسلام، تنام سرا بفراش ستالين.

ومن جهة أخرى فيمكننا معرفة الأسباب الحقيقية للحكم على العقيد شعباني من خلال سلوككم معه منذ بداية اعتقاله، فمثلا جاءت على لسان شعباني قبل ساعتين فقط من الوقوف أمام قتلته، والتي أسر بها إلى أحد الرفقاء وهو الرائد خير الدين، وهذا بالسجن العسكري بسيدي الهواري، كان فحواها: >> عندما أوقف العقيد شعباني حوّل من بوسعادة إلى الجلفة (933 كلم) على متن سيارة من نوع لاندروفر وهو مكبل اليدين وملقى على بطنه (أشبه ما يكون بكيس)، في حين كان ابن خادم فرنسا يتقدم القافلة العسكرية في سيارة من نوع DS بالاص واضعا كلبيه من نوع الكلاب الألمانية بالمقاعد الخلفية للسيارة، وهذه ذات الطريقة التي كان يعامل بها الأسياد الكولون المواطنين الجزائريين (الأنديجان).<<

وكما يقال تزول الجبال ولا تزول الطبائع، لما وصل إلى الجلفة وهو لا يزال مكبل اليدين، طلب شعباني أن يأتيه بفنجان قهوة، فكلف أحمد ابن الشريف جنديا بتلبية هذا الطلب وأمره بسكب القهوة على وجه العقيد شعباني، وأن يقول له بأن هذه هدية من عسكري سابق في الجيش الفرنسي! فهكذا يتصرف أحد نبلاء "الجواد" يا سيد يا ابن الشريف!؟

وهذا أمر ليس غريبا عنكم أيها السيد فقد مارستم التعذيب على مناضلين مدنيين وعسكريين من الولاية السادسة، حيث فقد البعض منهم أكثر من 30 كلغ من وزنهم خلال أسبوع فقط من التعذيب، مثل حال بسليمان سليمان المدعو لمنور، الذي يعمل كتاجر وممول الثوار باللباس بالولاية السادسة، وقد نشرت شهادته المأساوية عدة مرات بالجراند سنة 1990، وللعلم هناك الكثير الذين أصيبوا بكل بساطة من قبل رجال الدرك تحت إمرة ابن الشريف بمنطقة الجلفة، لأنهم كانوا إما ثورا أو مناضلين بالولاية السادسة، وللعلم كان الرجل يتصرف في هذه المنطقة كسلطان للجمهورية، بل أنه أساء حتى للمحيط الحيواني الذي أهداه إلى أمراء الخليج. وأنا أعفيك من ممارساتكم الفظيعة في الفترة الممتدة بين 1965 - 1975

وللعلم أيضا أنكم لم تغادروا مدينة وهران إلا بعد أن تأكدتم، بأنفسكم، بأن شعباني قد لفظ أنفاسه الأخيرة، وهو الذي لم يبلغ سوى 03 سنة من العمر في صبيحة ذلك اليوم الموافق لـ 0 سبتمبر 9264، وهو سلوك غير غريب عنكم فنحن نعلم أنكم "حضرتم" في تونس عملية إعدام عقداة النمامشة العموري، نواورة وعواشرية، وقد رأيتم-على الأقل- كيف مات العقيد السعيد عبيد بمكتبته أثناء أحداث العفرون (تمرد الطاهر الزبيري) وكان معكم حينها سليمان هوفمان.

وبتاريخ 64/09/04 نشرت جريدة الشعب في صفحتها الأولى المرسوم المتعلق بالعمفو على السيد زنادي الذي اغتال

محمد خميسيتي وزير الخارجية، وجاء في نفس الصفحة الإعلان عن إعدام العقيد شعباني:

وكان الطاهر زبيري الوحيد الذي احتج على المصير الذي حدد لشعباني، لكن بومدين طلب منه ألا يفعل أي شيء من شأنه تغيير رأي بن بلة ومنح العفو عنه.

أما فيما يخص المحكمة العسكرية التي كان مقرها السجن العسكري بوهران، التي تفتخرون بها، فما كنتم تجهلونه هو أن هذه المحكمة، أنشئت خصيصا لإصدار حكم واحد فقط، حكم غير قابل للاستئناف ونافذ في الحين، ونظن أن هذه المحاكمة تجد مرجعيتها في المرسوم (9149/32/96) الذي أنشأ المحكمة العسكرية، تعتبر أحد الفئات القانونية، التي كانت تطبق في المناطق العسكرية، وهكذا فإن التاريخ يعيد نفسه، ولكن بشكل مأساوي.

ولكن هل يعقل أن تفتخروا بالحديث عن المحكمة، فيا لسخرية هذه العدالة التي عين بومدين أعضائها وهم: أنتم يا ابن الشريف، الشاذلي بن جديد، بن سالم عبد الرحمان وهو رجل أمي، ودراية قابض بحافلة نقل كانت تربط بين سوق أهراس وعنابة، أما رئيس المحكمة، أي زرتال فلم يكن له حق الكلمة، كانت هذه هي المحكمة "الحقيقية"، بدون محام ولا شهود، وكانت تتكون من أعضاء يخضعون لأوامر تملئ عليهم، فعار عليكم أن تقولوا أن عدالة الله هي التي نفذت في حق شعباني، فقد كان حكم صادر من مزوري التاريخ من أمثالكم، وفي حق من كان عضوا في المكتب السياسي، وهذه العضوية بحد ذاتها لا تسمح بمحاكمته من طرف محكمة عرفية، كما أن هذه العضوية لا تنزع إلا من طرف المؤتمر.

إن خروقات بن بلة للقوانين الأساسية للحزب و للدولة كانت فضيحة، إلا إنه هو من صادق على الدستور في قاعة سينما L'EMPIRE في غياب البرلمانين، وفرحات عباس رئيس البرلمان، قاعة السنما هذه توجد على مقربة من مقر البرلمان بحوالي 933 متر.

ألا تعلم انه عندما تم القبض عليكم يوم 93 أكتوبر 9263، سلمتم أنفسكم بلا قتال من خلال وضع لباسكم الداخلي (Le Caleçon) على فوهة البندقية في شكل راية بيضاء، ومع ذلك نحن نعتقد أن ذلك شكلا من أشكال الدعاية الرامية إلى تثبيط عزيمة المقاتلين الثوار.

واعلم يا سيد ابن اشريف، أن ابن بلة قال للتي ستصبح زوجة له فيما بعد في اليوم الذي أوقف فيه من قبل جماعة 92 جوان 9269، وهو يكابد وحدانيته، أن صورة العقيد شعباني ما فتئت تلازمه، فهذا الأخير تعرض على الأقل لوخزة ضمير أشبه ما تكون بندم قابيل الذي ظل يلازمه إلى غاية قبره جراء الجرم الذي اقترفه في حق شقيقه هابيل.

وأعلمكم أن حسين ساسي رفيق درب شعباني، فلم يفرج عنه بسبب صغر سنه، كما صرحتم، حيث حوّل من السجن العسكري بوهران إلى سجن الكدية بقسنطينة، مثل جغابة، الطاهر لعجال، السعيد عبادو بصفتهم نوابا في أول مجلس وطني شعبي، وبالطبع ذلك كله بعد اغتيال شعباني من قبل الأندال.

وفي هذا الصدد، يصف الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي الظروف المؤلمة التي كابدها النواب ومناضلو الولاية السادسة بالسجن العسكري بسبيدي الهواري بوهران (مذكرات جزائري، ص 926 - 933).

لم يفرج عن رفقاء شعباني إلا بعد انقلاب 92 جوان 9269، بما في ذلك حسين الساسي، الذي كان مندوب الولاية السادسة في مؤتمر طرابلس، حيث لم يكن يفصل بينه وبين بومدين، الذي كان جالسا إلى جنب بن علة، إلا مقعدا واحدا فقط، وعليه فقيمة الرجال لا تحسب بعدد السنوات (صيف الاختلاف لـ" علي هارون، الصفحة 94، 99، 96).

ألا تعلمون ما قاله فرحات عباس عن هذا المؤتمر، الذي أثنيتم عليه، وأنت تبكي أمام جنود الولاية الرابعة بعد أن فكوا قيودك وطردوك من ولايتهم، حيث قال فرحات عباس >>لقد تحدثنا كثيرا عن مؤتمر طرابلس وقد كنت من المشاركين فيه، والحقيقة أن هذا المؤتمر كان مجرد مؤتمر لتصفية الحسابات في أقبح صورها<<.

فالرجل كان في مكانة تؤهله لمعرفة ما حدث فعلا في هذا المؤتمر، (الاستقلال المغتصب، الصفحة 41)،

أما المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقد بطرابلس ما بين 1959/12/16 و 1960/01/18 (دام 33 يوم) والذي تفتخرون به كونكم أدمجتم عضوا فيه بفضل بومدين، الذي بدأ نجمه يظهر على الأفق، فقد بدأ (هذا المجلس) يلفظ أنفاسه، أنه عين من طرف العقدة العشر بطلب من الحكومة المؤقتة، ونظرا للصراع الذي نشب بين العقدة التاريخيين الثلاثة وهم: كريم بلقاسم من جهة وبين طبال لخضر وبوصوف عبد الحفيظ من جهة أخرى، فهذا يكشف بأن الانشغال الأساس لهذا المجلس كان هو المحافظة على وحدة مؤسسات في قمة الجبهة، والحذر من أن يستغل هذا الصراع من طرف الدعاية الفرنسية.

إن فم أجل إنهاء الأزمة الداخلية للحكومة المؤقتة بدأ المجلس أشغاله في أجواء تدل، وكأنه، على وشك "الاختتام" كما صرح فرحات عباس. وحتى انعقد المجلس فإن العقدة الثلاث وباسم الحكومة المؤقتة، استدعوا مرووسيهيم، بما فيهم بقية العقدة، ودام المجلس قرابة 04 أشهر، مع توقف أحيانا لمدة 20 يوما (وانعقدت تحالفات وإخفاقات أثناء ذلك) تلاه اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ودام الاجتماع كله لمدة فاقت 4 أشهر.

وذلك لتعيين حكومة مؤقتة متفق عليها يرأسها فرحات عباس (الأقل انتظار في هذه الظروف)، لم يتضمن جدول الأعمال هذا المؤتمر مشكلة الولاية السادسة، ولم تكن الولاية السادسة ممثلة في هذا المجلس، كما دلت عليه وثيقة الحضور، ومن دون أي تعليق. والكل يعرف الأسباب: مجلس ولائي جديد لم يصادق عليه بعد، لكن سيصادق عليه فيما بعد. القرار الوحيد الذي صدر عن الحكومة المؤقتة المتعلق بالتقسيم الإداري هو ضم الجزائر العاصمة إلى الولاية الرابعة وهذا بتاريخ 1961/06/12، ولتتمكن القراء أو الباحثين في تاريخ الثورة من استفسارات، فهذا الموضوع يعد فيما يلي: العقدة العشرة الذين حضروا المؤتمر المنعقد في الفترة الممتدة من 1959/12/16 إلى غاية 1960/01/18 وهم:

- كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الله بن طبال (ممثلو الحكومة المؤقتة ولكن في حالة صراع) محمدي السعيد (قيادة العمليات العسكرية شرقا)، بومدين (قيادة العمليات العسكرية غربا)، لخضر عبيدي (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، يازروان السعيد (الولاية الثالثة)، دهيلس سليمان (الولاية الرابعة)، العقيد لطفي بن علي دغين (الولاية الخامسة).

أدى هذا التدخل المكثف للعقدة في أمور السياسة إلى انعقاد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية متكونا من 3/4 من العسكر، مما دفع بالرئيس بن خدة بالقول إلى اعتبار تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة من طرف العسكر لوحده بمثابة انقلاب. وفي هذه الظروف يحتاج الانقلابيون إلى دعم وليس الإقدام على ذلك ضمن الانقسامات كما يظن ابن شريف. بعد إطلاع العقيد لطفي على الانقسامات الخطيرة بين العقدة التاريخيين الثلاثة إبان صائفة 1959 من أجل المناصب (مناصبهم ومناصب مناصريهم) اقترب من فرحات وأخبره بمخاوفه فقال⁽¹⁰⁾:

>> جزائرنا في خطر ستضيع بين أيادي العقدة، لنقولها الأميين، فقد لاحظت عند أغلبيتهم تصرفات بطرق فاشية، يتمنون كلهم أن يكونوا سلاطين يتمتعون بحكم مطلق. فورا، خصوماته، كما يضيف، أرى خطرا كبيرا يتربص بالجزائر المستقلة، فهو لا يتفرون على أبجديات الديمقراطية، ولا الحرية ولا المساواة بين المواطنين. فهم يحتفظون بالقيادة التي يمارسونها، والشغف بالسلطة والشمولية، فكيف ستصبح بين أيديهم ؟. فعليك أن تفعل شيئا قبل فوات الأوان، شعبنا مهدد<< كان العقيد لطفي متخوفا على الجزائر المستقلة، ولذلك تمنى الشهادة في الجبال قبل الاستقلال، ولأنه كان صادقا في طلبه فقد نال العقيد لطفي الشهادة يوم 1960/03/30 بنواح بشار وهذا بشهرين بعد مؤتمر طرابلس الأول.

وقد أدلى شهيد آخر بنفس التصريح إلى العقيد بيجار Bigeard ساعات قبل مقتله، ألا وهو العربي بن مهدي، حيث قال: >> حينما نصبح أحرارا ستحدث أشياء فضيعة، سننسى آلام شعبنا من أجل المناصب، سيحدث صراعا من أجل السلطة،

¹⁰- Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre p263-264/282-283.

وبالرغم من أننا في أوج الحرب فالبعض يفكر في ذلك... نعم أتمنى الموت في ساحة الوعى قبل النهاية¹¹ ولعل ابن مهدي تذكر الاعتداء الذي تعرض له من طرف بن بلة بالقاهرة عام 1956، لأنه ذكر بن بلة الذي اتصل بمفرده بعبد الناصر بمفرده، بمبدأ العمل الجماعي الذي خرقه. التي قام بها باتصاله عدة مرات بجمال عبد الناصر خارقاً مبدأ التسيير الجماعي. وللعلم فإن بن بلة وقع في مثل هذه الفحش في القول حتى ضد رجال عرفوا بالنضال والكفاءة والنزاهة السياسية والفكرية، مثل بن خدة وفرحات عباس، حيث أقدم على ذلك ضد بن خدة خلال اجتماع المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية ليلة 5 إلى 6 جوان 1962، وهو الذي كان نائباً لرئيس الحكومة المؤقتة، (الكل يعلم ما الذي أنجز على هذا المؤتمر من نتائج وخيمة لا تزال الجزائر المستقلة تعاني منها إلى يومنا هذا) وبعد إطلاق سراحه في عام 1981 زار بن بلة الرئيس بن خدة في بيته طالبا منه الاعتذار لما فاتته من مظالم في حقه.

إن الانجذاب المطلق نحو السلطة هو الذي حدد خيارات قادتنا، الذي مانوا محاطون بالمتزلفين، الذين هم مستعدون لخدمة أنفسهم. ويعتبر ابن شريف مثالا صارخا لهؤلاء المتزلفين، حيث أفرط في استغلال منصبه بعد ترقيته كقائد أول لسلك الجندرك، وكانت ممارساته في غاية العنجهية حيث لم يتحرج في استخدام أي وسيلة لتحقيق أغراضه. وقد كان هناك العديد من الذين ساروا على دربه إبان الحكم المزودج لبن بلة وبلومدين، حيث اقترنت عبادة الأشخاص والمغامرة بالديكتاتورية والشمولية.

والكل يعلم أن أتيليا Attila le Hun أحرق الأراضي من أجل كسب المعارك، غير أن ابن شريف، الذي يتميز بالشراهة، أساء حتى إلى التوازن الطبيعي للسهوب، وهي التي كانت محترمة من طرف العشائر الرحل. ولو كان شعباني على قيد الحياة لما استطاع الإقدام على ذلك. ولكن ما يجهله ابن شريف أن أتيليا ATTLIA مات متخوما بعد انتصار في معركة، فحتى المحارب الذي لا يتحكم في شهواته قد يقع ضحية لها.

وفي الختام نذكر بما قاله بن خدة⁽¹¹⁾ من أنه بعد حصول البلاد على استقلالها تم وضع وثائق الأرشيف التابعة لجبهة التحرير الوطني في شاحنة وسلمت هذه الوثائق لقيادة الأركان لتحويلها إلى الجزائر، لكنها لم تصل أبدا إلى وجهتها، ووجد الجزء الأكبر منها في الأرشيف بفرنسا.

ويقول بعض "المتحاملين" أن هذا الأرشيف يتضمن وثائق تسيء لبعض العائلات والأسماء المعروفة بولائها لفرنسا الاستعمارية، وهي تحتل مسؤوليات سامية داخل المؤسسات الأكثر حساسية في الدولة الجزائرية الناشئة. ومن بين هذه الوثائق نذكر البرقية التي أرسلها العقيد شعباني إلى الحكومة المؤقتة والى قيادة الأركان هذا هو مضمونها:

>> منذ الإعلان عن الاستقلال شرعت عناصر مسئولة تقول أنها موكلة من قبل الحكومة المؤقتة في خلع مناضلين من مناصبهم، وهم مناضلون ساهموا في الكفاح الثوري وتعويضهم بأشخاص آخرين كانوا أعداء للشعب.. قف.. وهذا يجري في بعض المدن لبعض الولايات.. قف.. يجب علينا لفت انتباهكم إلى الخطورة الملحة لهذا السلوك، الذي لا يثير سوى غضب السكان.. قف.. وإذا ما تواصل هذا الأمر.. قف.. نخشى فقدان ثقة الشعب.. قف.. مما يعني فقدان تأييده في الاستفتاء القادم.. قف.. أخويا.. قف <<

تاريخ وساعة الإرسال: 92 أبريل 9269 على 99.93z (Nr. 483.545)

تاريخ وساعة استلام البرقية: 94 أبريل 9269 على الساعة 33 : 90

التوقيع: كاتب الشفرة مدني

¹¹- Ben Khada

تأشيرة رئيس مركزالتنظيم بتونس:

ترى لماذا وجدت هذه البرقية ضمن وثائق الأرشيف الفرنسي، فهذا يعني أن جيش الحدود كان مخترقا بشكل واسع جدا.؟

أخ العقيد شعباني